حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 42 الأربعاء 16 سبتمبر 2020

في اجتماعهم مع رئيس الوزراء

10 مطالب للمصدرين

فاروق يوسف

كشف عدد من رؤساء المجالس التصديرية تفاصيل اجتماعهم مع رئيس الوزراء أمس، وذلك بحضور نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، والذي دار في مجمله حول كيفية تعزيز الصادرات، وتذليل العقبات التي تواجه المصدرين.

ورصدت حابي 10 مطالب رئيسية للمصدرين تم طرحها خلال الاجتماع، وهي: رد أعباء التصدير نقدًا، وتبسيط وتسريع إجراءات الصرف، وخفض تكاليف الشحن البري، وخفض أسعار الغاز، والاكتفاء بالشهادة الجمركية دون انتظار مراجعة صندوق تنمية الصادرات، وإعداد قائمة بيضاء بالمصدرين الملتزمين على غرار الجمارك، والحد من مخاطر التصدير لإفريقيا، ورد أعباء القيمة المضافة، وفتح مجالات جديدة مثل التعدين في الذهب، وأخيرًا المشاركة في تطوير النقل والبنية التحتية في إفريقيا.

وقال الدكتور وليد جمال الدين، رئيس المجلس التصديري لمواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية، إن الاجتماع شهد طرح العديد من القضايا التي تواجه عمليات التصدير منها ارتفاع تكاليف الشحن البري بين مصر وبعض الدول الإفريقية، وصعوبة وصول المنتجات إلى وجهتها الرئيسية في حالة سليمة، وهو ما يتطلب تدخلًا من الحكومة لمعالجة هذا الأمر.

أضاف في تصريحاته لنشرة حابي، أنه عرض على رئيس مجلس الوزراء تحفيز المستثمرين الأجانب على دخول مجالات جديدة ومنها التعدين في الذهب. وتابع أن رئيس الوزراء كان يستمع لجميع المقترحات المطروحة باهتمام شديد، وكان يسجل النقاط كافة.

وقال إن مصر نجحت في بناء العديد من الطرق، وكان من ضمن الاقتراحات عرض الحكومة على بعض الدول الإفريقية المشاركة في تطوير البنية التحتية بما يمكن ربط الدول ببعضها البعض وبالتبعية زيادة عمق الشحن البري الإفريقي، وهو ما يدر عائدًا على الاقتصاد الوطني من ناحية، وعلى المواطنين من ناحية ثانية من خلال توفير فرص عمل متنوعة.

وأشار إلى أن هناك مطالبات بضرورة الصرف النقدي لمستحقاتهم بدلًا من ضرورة الاشتراك في البرامج الممنوحة حاليًا، بالإضافة إلى تبسيط وسرعة إجراءات الصرف، مضيفًا أن رئيس الوزراء استجاب على الفور لهذا الطلب وأعطى تعليماته بالاستجابة بأن يتم تطبيقه عند بدء البرنامج الجديد.

وذكر أن بعض المقترحات كانت تدور حول إعداد قائمة بيضاء على غرار ما هو معمول به في منظومة الجمارك، وعلى أساس هذه القائمة يتم صرف المستحقات على وجه السرعة.

من جانبه قال خالد أبو المكارم، رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية، إن اجتماع مجلس الوزراء أمس كان إيجابيًا، وتم الحديث على العديد من النقاط التي تقف حائلًا أمام نمو الصادرات.

أضاف في تصريحاته لنشرة حابي، أنه تم الاتفاق على أن يكون رد الأعباء التصديرية بصورة نقدية لا سيما عند تفعيل البرنامج الجديد، والذي من المقرر الانتهاء منه والتوافق عليه خلال الفترة القليلة المقبلة.

وتابع، أن البرنامج الجديد سيتضمن صرف مستحقات المصدرين خلال فترة تتراوح بين 5 إلى 6 أشهر كحد أقصى، ويتم رد الأموال إلى أصحابها بعد هذه المهلة بعد التقدم بطلب الصرف.

وأشار أبو المكارم إلى أن المجلس التصديري للصناعات الكيماوية سيفتتح مركزًا لوجيستيًا وتسويقيًا في السودان، ومن المتوقع أن يخدم هذا المركز جميع المنتجين للصناعات الكيماوية، ويعمل على زيادة صادراتها بنسبة تصل إلى 30%.

وتابع أبو المكارم أن بعض المطالبات تطرقت إلى ضرورة خفض أسعار الغاز، وهو موضوع قيد الدراسة، لأنه من الموضوعات الهامة التي تشكل عائقًا أمام عمليات التنمية الصناعية.

وأكد أبو المكارم أن الاجتماع كان يركز أيضًا على كيفية مضاعفة الصادرات خلال الوقت الحالي، وهو ما تعمل عليه المجالس حاليًا بالتعاون مع الحكومة.

وذكر أنه تم أيضًا المطالبة بضرورة رد أعباء ضريبة القيمة المضافة والتي تقدر بالمليارات.

وعلمت نشرة حابي، أن بعض المقترحات كانت تدور حول اكتفاء مراجعة القيمة من منظومة الجمارك، وأن تكون الشهادة الجمركية هي المستند الرسمي لتحديد قيمة الصرف، دون انتظار مراجعة صندوق تنمية الصادرات والتي تستغرق 6 أشهر على الأقل، وأن تكون منظومة الجمارك هي الجهة المنوطة بتحديد قيمة الدعم، ويتم إرسالها إلى الصندوق وصرفها على الفور.

وقال الدكتور مصطفي مدبولي رئيس مجلس الوزراء في مستهل الاجتماع مع المصدرين: أنه سبق واجتمعنا أكثر من مرة، خلال العام الماضي؛ بهدف مناقشة أبعاد ملف رد الأعباء التصديرية، وكذلك تفاصيل البرنامج الجديد لدعم الصادرات المصرية، واتفقنا في وقتها على الاجتماع بصورة دورية لمراجعة هذا الملف".

ولفت إلى أنه على مدى الفترة الماضية تحركت الحكومة في هذا الملف بصورة قوية؛ حيث تم خلال العام الماضي فقط رد ما يزيد على 30% من المتأخرات، كما اقترحنا أكثر من آلية لرد الأعباء التصديرية، وبدأ تنفيذها.

كما أكد الدكتور مصطفى مدبولي أنه إذا واصلنا رد الأعباء التصديرية على هذا المنوال، سننتهي من جميع المتأخرات في غضون 3 سنوات، وهو ما سيُعد إنجازًا كبيرًا، على أن يتم سداد المستحقات التصديرية الجديدة بانتظام، مؤكداً أن هدف الحكومة هو دعم الصادرات أكثر وأكثر، وأنه تم سداد 5.7 مليار جنيه خلال العام المالي 2020-2019، كما تم خلال الشهرين الماضيين فقط، سداد 1.4 مليار جنيه، ما يعني سداد 7 مليارات جنيه في أقل من عام.

ووجه رئيس مجلس الوزراء حديثه لرؤساء المجالس التصديرية، قائلًا: برنامج دعم الصادرات يتم إقراره بالشراكة معكم، وكل هدفنا شيء واحد هو أن ترتفع صادراتنا خلال الفترة المقبلة، بل مضاعفة حجم صادراتنا، مضيفًا أنه فى ضوء مستجدات جائحة "كورونا" سيتم الاتفاق على برنامج جديد، بحيث تكون هناك رؤية للتحرك في أسواق جديدة، خاصة بالقارة الإفريقية، معربًا عن استعداده لقبول مناقشة أي مقترحات خاصة بالبرنامج من جانب رؤساء المجالس التصديرية.

وأوضحت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، أنه خلال الفترة الأخيرة تم توقيع أكثر من 35 عقدًا مع مستثمرين يرغبون في توسيع استثماراتهم، مضيفة أن هناك هدفًا واضحًا يتمثل في زيادة الصادرات لقارة إفريقيا، وفي ضوء ذلك سيتم تمييز المصدرين لإفريقيا بعدد من المميزات، مشيرة إلى أن هناك عددًا من المقترحات التي سيتم تقديمها في هذا الشأن، مستعرضة بعض المقترحات لتنمية العلاقات التجارية مع القارة الإفريقية، ومساندة الصادرات للأسواق الإفريقية.

وقالت الوزيرة: قدمنا تيسيرات عديدة؛ وذلك من أجل الإسراع بسداد جزء من المتأخرات للمصدرين، وتم التنسيق مع وزارة المالية بهذا الشأن، منوهة إلى أنه تم إجراء تشاور مع رؤساء المجالس، وأغلبهم يفضلون الدعم النقدي في البرنامج الجديد، وفي حال التوسع في التصدير إلى أسواق القارة الإفريقية، فهم يُفضلون أن تتحمل الدولة تكاليف الشحن، مع ضمان مخاطر الصادرات للقارة.

1. رد المستحقات نقدًا
2. تبسيط وتسريع إجراءات الصرف
3. خفض تكاليف الشحن
4. خفض أسعار الغاز
5. الاكتفاء بالشهادة الجمركية
6. إعداد قائمة بيضاء على غرار الجمارك
7. الحد من مخاطر التصدير لإفريقيا
8. رد أعباء القيمة المضافة
9. فتح مجالات جديدة مثل التعدين في الذهب
10. المشاركة في تطوير النقل في إفريقيا

الدكتور مصطفي مدبولي
رئيس مجلس الوزراء

نيفين جامع
وزيرة التجارة والصناعة

الدكتور وليد جمال الدين رئيس
المجلس التصديري لمواد البناء

خالد أبو المكارم رئيس المجلس
التصديري للصناعات الكيماوية

الحكومة تتعهد بتطوير البرنامج الجديد بمشاركة المجالس التصديرية

في قرارات جديدة من البنك المركزي:

مد قرارات إلغاء رسوم وعمولات السحب من ماكينات الصرف

استمرار الإعفاء من العمولات حتى نهاية ديسمبر 2020

أمنية إبراهيم

قرر مجلس إدارة البنك المركزي، برئاسة المحافظ طارق عامر، مد سريان إلغاء رسوم وعمولات السحب النقدي من ماكينات الصراف الآلي، لفترة جديدة تنتهي 31 ديسمبر 2020.

وقال بيان للبنك المركزي أن مجلس إدارته ناقش في جلسته المنعقدة أمس الثلاثاء، الإجراءات والتدابير الاحترازية اللازمة لضمان استمرارية قيام البنوك بأعمالها وأنشطتها المختلفة لتلبية احتياجات العملاء خاصة في ظل الظروف الحالية مع مراعاة حماية عملاء وكوادر القطاع المصرفي، بتقليل التعامل المباشر قدر الإمكان، والحفاظ على المكتسبات التي تحققت الفترة الماضية، وأبرزها تزايد الإقبال على استخدام وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية بما يتماشى مع رؤية وأهداف البنك المركزي للتحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد.

وأضاف البيان، أنه في ضوء قرارات البنك المركزي ذات الصلة بالإجراءات والتدابير الاحترازية المتعلقة بمواجهة جائحة "كورونا" والتي تم إصدارها بدءًا من 15 مارس 2020 والأيام اللاحقة له بفترة سريان مدتها ستة أشهر، قرر مجلس إدارة البنك المركزي مد سريان العديد من القرارات لفترة جديدة تنتهي 31 ديسمبر 2020 وتعطيل العمل ببعضها.

وأوضح رامي أبو النجا، نائب محافظ البنك المركزي، أن أبرز القرارات التي تم مد فترة سريانها اعتبارًا من 16 مارس 2020 وحتى 31 ديسمبر المقبل تتضمن استمرار إلغاء الرسوم والعمولات الخاصة بعمليات السحب النقدي من ماكينات الصراف الآلي، واستمرار إعفاء العملاء من جميع المصروفات والعمولات الخاصة بكل خدمات التحويلات البنكية بالجنيه المصري، بالإضافة إلى تحمل البنك المركزي ما يقرب من 50 مليون جنيه تمثل قيمة مصاريف السحب النقدي لبطاقات صرف المعاشات وذلك تخفيفًا من أعباء مستحقي المعاشات.

وتابع أبو النجا، أن مجلس إدارة البنك المركزي أقر أيضًا الاستمرار في إصدار المحافظ الإلكترونية مجانًا، وإلغاء جميع العمولات والرسوم الخاصة بعمليات التحويل بين حسابات الهاتف المحمول، وكذلك الاستمرار في إصدار البطاقات المدفوعة مقدمًا للمواطنين مجانًا، وذلك حتى نهاية الفترة الجديدة في 31 ديسمبر 2020.

وأضاف البيان، أن البنك المركزي وجه البنوك الحاصلة على ترخيص بالقبول الإلكتروني بقصر الإعفاء الخاص بجميع الرسوم والعمولات التي يتحملها تجار القطاع الخاص على العمليات التي تتم باستخدام أدوات الدفع اللاتلامسية الصادرة من البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية ودون إدخال الرقم السري وذلك لتشجيع التجار والشركات على تفعيل المدفوعات اللاتلامسية والتي من شأنها تحقيق التباعد الاجتماعي خلال تلك الفترة ولتشجيع ثقافة الـ Tap & Go وذلك لقيمة المعاملات الصغيرة التي لا تتعدى 600 جنيه مصري.

جدير بالذكر أن البنك المركزي أطلق مبادرة للسداد الإلكتروني في مايو الماضي تستهدف نشر100 ألف نقطة بيع إلكترونية وعدد 200 ألف رمز استجابة سريع مجانًا للتجار دون أي مصاريف أو رسوم.

المركزي يتحمل 50 مليون جنيه مصاريف السحب النقدي لبطاقات صرف المعاشات حتى نهاية العام

طارق عامر محافظ البنك المركزي

استمرار إصدار المحافظ الإلكترونية والبطاقات المدفوعة مقدمًا مجانًا

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- البنك الأهلي يمنح تمويلا بحوالي 794 مليون جنيه لصالح شركة النيل للأخشاب
- لافارج للأسمنت تتوقع خروج 5 شركات عاملة في القطاع العام المقبل حال استمرار الوضع الراهن
- خسائر ماريدايف تصعد 3.9 مرة لتصل إلى 18 مليون دولار خلال عام
- الحديد والصلب المصرية تحدد 4 أسباب لرفض مقترح فصل نشاط المناجم والمحاجر في شركة مستقلة
- البنك الأم وشركة مصر استراتيجيا يقدمان عرضا لشراء 14.5% من الأهلي المتحد